

نحو اعتماد معايير جودة البحث التربوي ومدى جدوى البحث في علوم التربية
بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر "رؤيا مستقبلية".

**Toward the adoption of standards for quality of educational
research and the feasibility of research in the education sciences
at institutions of higher education and scientific research in
Algeria" future vision."**

تاريخ الإرسال: 2020/06/30 تاريخ القبول: 2021/01/16 تاريخ النشر: 2000/12/31

أحمد غرايسة

جامعة قاصدي مرباح/ورقلة

ahmedgheraissa@gmail.com

سليم بن الطاهر

جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله

bentahar.salim@gmail.com

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على معايير اعتماد جودة البحوث العلمية في الدراسات الاجتماعية والتربوية خاصة والتعرف على الجدوى العلمية من البحث في حقل علوم التربية كجانب تطبيقي لميدان حيوي يهتم بمشكلات التربية والتعليم بدولة الجزائر ومن اجل ذلك تم استعراض عدة دراسات عالجت الموضوع في أحد متغيراته والمتمثلة في معايير اعتماد ضمان الجودة وهي احد المحددات الاساسية لمستوى الابحاث العلمية المختلفة و التي تشير جليا ان جودة البحوث العلمية من جودة اعتماد هذه المعايير في المجالات المختلفة التي تهدف الى الرقي بنتائج الابحاث وتطوير الجامعات وتحسين مستوى أدائها العلمي والاكاديمي ، والاهم من ذلك هو استغلال وتوظيف نتائج هذه الابحاث في جميع مجالات الحياة المختلفة. وللوصول الى الهدف اعتمد الباحث على منهج تاريخي يتناسب مع الدراسة في التقصي والتحقق من تساؤلات البحث ثم الخروج بنتائج ومقترحات كنتيجة تلخص اهداف الدراسة.

الكلمات المفتاحية: اعتماد جودة: جدوى البحث التعليم العالي بالجزائر

Abstract:

The study aims to identify the criteria for adopting scientific research in social and educational studies, and to learn about the scientific feasibility of research in the field of education science as an application of a vital field that is concerned with the problems of education in the State of Algeria, and for this purpose, it reviewed several studies that dealt with the subject in one of its changes, namely, the quality assurance standards, which is one of The basic determinants of the level of scientific research, the most important of which is that the quality of scientific research is the quality of the adoption of these standards in various fields, which aim at promoting the results of research and the development of universities and improving their scientific and academic performance. The results of this research are used in all areas of life. To reach the goal, the researcher has adopted a historical approach that is appropriate for the study to investigate, investigate and then draw conclusions and proposals as a result of the study's objectives.

Keywords: Quality approval; research in Algeria; feasibility of research.

مقدمة:

البحث العلمي هو أسلوب منظم يهدف إلى تجميع المعلومات وكتابة الملاحظات وتحليلها بموضوعية من خلال الاستعانة بالطرق والمناهج العلمية المناسبة، بهدف الوصول إلى بعض النظريات والقواعد التي يمكن أن تساعد في التنبؤ بوقوع أي من المشاكل التي يدرسها البحث والقدرة على السيطرة على أسبابها، مع إيجاد حلول منطقية ومناسبة لها والكشف عن حقائق جديدة تمهد الطريق لبحوث علمية أخرى، ومما لا شك فيه ان هذه البحوث تهدف الى الرفع من القيمة العلمية لها ولا يتحقق ذلك الا بخضوع هذه البحوث الى نظام ومعايير الجودة وكما تعلم ان الجودة مطلب اساسي في كل مجالات الحياة.

ولهذا شرعت الجزائر في اجراء اصلاحات في منظومة التعليم بمختلف مستوياته، حيث باشرت سنة 2004 اصلاح التعليم الجامعي بإدخال نظام تعليم عالي جديد أطلق عليه ليسانس-

ماستر -دكتوراه يهدف الى مساهمة التدفق المعرفي وحركة التوجهات العلمية في انظمة التعليم والمناهج. ولدعم مسار هذا الاصلاح قامت وزارة التعليم والبحث العلمي بالجزائر بتنظيم كل من المؤتمر الوطني للتعليم العالي والبحث العلمي في ماي 2008 الذي كان تحت عنوان " :الحوصلة المرحلية بعد أربع سنوات من تطبيق نظام ل. م. د"، والمؤتمر الدولي حول الجودة في التعليم العالي في جوان 2008 ، والذي كان تحت عنوان " :ضمان الجودة في التعليم العالي بين الواقع والمتطلبات"، وقد شارك فيه إلى جانب أساتذة جامعيين، خبراء من البنك الدولي، اليونسكو، الاتحاد الأوروبي والبلدان المغاربية. وقد أوصى المؤتمران بحتمية تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية. ونتيجة لذلك، انبثقت فرقة عمل كلفت من طرف الوزارة الوصية بالتفكير في المشروع مدعمة في البداية ببعض الخبراء الدوليين، وفي تاريخ 31 ماي 2010 ، تمّ ترسيم عمل الفرقة بصدر القرار الوزاري رقم 167 المتضمن تأسيس لجنة وطنية CIAQES وذلك بهدف دعم وتشجيع المؤسسات لتطبيق نظام الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي على تطبيق أحسن الممارسات سواء على المستوى المؤسسي أو البرامجي.

ومن هذا المنطلق كان على الباحث التطرق للموضوع بدراسة تحليلية نظرية تؤكد في الاخير على وضع تصور او رؤية مستقبلية تنطلق من واقع البحث التربوي في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر ومدى توفر معايير جودة البحث مع التوجهات الجديدة بفتح الموضوع لدراسات مستقبلية تركز على مستقبل البحوث التربوية وفق معايير الجودة العلمية من خلال الكشف عن مدى جدوى البحث في ميدان التربية والتعليم.

1. إشكالية الدراسة:

تهدف أي دراسة أو بحث علمي الوصول إلى حل مشكلة معينة أو التحقق من فرضيات وضعها الباحث من منطلق بحثه وفق خطوات ومنهجية معروفة، ولكن تكمن أهمية هذه الدراسة التي تخضع لمعايير اعتماد الجودة في البحوث الاجتماعية في إطار متطلبات المنهجية المعاصرة من اجل ذلك كان الاهتمام بأهمية متطلبات معايير اعتماد الجودة في البحوث العلمية.

تعد معايير الجودة في البحوث العلمية أحد الادوات المهمة لتطويرها وتحسينها، ومؤشر الجودة عامل مهم في شتى المجالات وعامل الجودة يؤدي الى التميز من اجل الوصول الى نتائج أفضل

وعلمية ثابته وصادقة، وهذا الهدف من اهداف البحث العلمي من اجل ذلك كان العمل على البحث على أحسن المعايير اعتماد ضمان جودة البحث العلمي.

لهذا كان اهتمام الجامعات العالمية مرتكزا على مخرجات الجودة من اجل تطوير القيمة العلمية للبحوث، من خلال اوساط علمية ومراكز ابحاث متطورة التي تحترم المقاييس العالمية، التي تسمح لها باحتلال المراكز العالمية المتقدمة والمرموقة.

شهد التعليم العالي في الربع الأخير من القرن الماضي تحولا في أساليب التدريس وأنماط التعليم ومجالاته، وقد اتى هذا التطور استجابة لجملة من التحديات التي واجهت التعليم العالي والتي تمثلت في تطوير تقنيات التعليم وزيادة الإقبال عليه والتدفق المعرفي المعاصر، وبروز التكتلات الاقتصادية وظاهرة العولمة ونمو صناعات جديدة أدت إلى توجيه الاستثمار في مجالات المعرفة والبحث العلمي إضافة لاعتماد المنافسة الاقتصادية في الأسواق العالمية على مدى قدرة المعرفة البشرية على الانتاج.

لذلك فقد أصبح التعليم العالي بالجزائر مطلبا أكثر من أي وقت مضى بالعمل على الاستثمار البشري بأقصى طاقة ممكنة وذلك من خلال تطوير المهارات البشرية واستحداث تخصصات تكوين جديدة تتناسب ومتطلبات العصر مع الحرص على تخريج طاقات بشرية تملك المهارات اللازمة للتعامل مع كافة المستجدات والمتغيرات التي يشهدها العصر حيث يرى (نزیه خالد، 2006، 45): "وقد أدى انحصار الحرب الباردة وبروز نظام دولي جديد وانكفاء القائمين على التعليم في البحث والتطوير إلى ربط التعليم بحاجات الأفراد واهتماماتهم بغية تحقيق التنمية والتطوير مما استدعى المؤسسات التعليمية في مختلف أنحاء العالم وفي كافة المراحل إلى إعداد النظر في بنية التعليم ومناهجه وأهدافه، ومنها على وجه الخصوص مؤسسات التعليم العالي التي بادرت إلى إعادة النظر بجديّة في وظائف الجامعات بغية الوصول إلى مخرجات تنسجم ومتطلبات سوق العمل والتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المنشود".

ومن أبرز تحديات هذا العصر موضوع اعتماد جودة البحوث في مؤسسات التعليم العالي والذي أصبح يشكل تحديات تواجه مسؤولي مؤسسات التعليم العالي بالجزائر، حيث بادرت العديد من

المؤتمرات التربوية على الأصعدة العالمية والاقليمية بطرح هذا الموضوع بغية لفت نظر القائمين على التعليم له بجدية.

ونحن في هذه الدراسة الاستكشافية نسلط الضوء على اهمية المعايير المعتمدة في البحث العلمي التربوي من اجل الارتقاء بالدراسات التي تساهم في تطوير مختلف المجالات في حل المشكلات ومختلف القضايا التعليم والتربية ببلدنا الجزائر التي تشكل محور اهتمام الباحثين والمختصين.

ومن اجل هذه الدراسة نطرح التساؤلات التالية:

1. ما هي اهمية اعتماد معايير جودة البحوث التربوية بمؤسسات التعليم والبحث العلمي بالجزائر؟

2. وما مدى مساهمة اعتماد جودة البحوث الاكاديمية في تحسين وتطوير البحوث التربوية؟

3. ما التوجهات والتحديات المعاصرة التي تواجه اعتماد نظام جودة البحوث التربوية في البلدان العربية عموما وبدولة الجزائر خصوصا؟

4. ما الجدوى العلمية من البحث في ميدان علوم التربية كميدان تطبيقي لاعتماد نظام الجودة بالبحوث التربوية؟

2. أهداف الدراسة:

1. تهدف هذه الدراسة التعرف على دور البحوث العلمية في تطوير الدراسات الانسانية والاجتماعية والتربوية.

2. التعرف على أهم معايير اعتماد جودة البحوث الاجتماعية وفق متطلبات منهجية البحوث المعاصرة.

3. دور الباحث في إبراز أهمية بحثه باستخدام وتطبيق خطوات البحث العلمي في البحوث التربوية خصوصا.

4. إبراز الجدوى العلمية من اقحام عملية البحث في ميدان التربية والتعليم كمؤشر لتقويم البحوث.

5. تكوين نظرة استشرافية حول معايير اعتماد جودة البحوث التربوية خاصة منها في تطوير عملية البحث في علوم التربية.

6. اقتراح ووضع تصورات او خطط مستقبلية تقود الى اعتماد معايير جودة البحوث التربوية وتطبيقاتها بمؤسسات التعليم العالي ولا سيما في ذلك قطاعات التربية والتعليم والتكوين المهني.

3. أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الاعتبارات التالية:

-إنها تتناول عنصرا مهما في البحوث الاجتماعية عموما من حيث معايير اعتماد جودة التقويم والبحث.

-أن هذه الدراسة تأصل لبحث علمي في الدراسات الاجتماعية والتربوية.

-يأمل الباحث أن تسهم هذه الدراسة في إثراء الدراسات المتعلقة بتطوير البحوث الاجتماعية والتربوية، خصوصا في مشكلات الجودة.

-أهمية دور الباحث في صياغة بحثه وفق الشروط العلمية المعروفة.

-معرفية الاعتبارات والمباني والتركيز على الاسس العلمية في جدوى البحث في متغيرات الظواهر التربوية والتعليمية من اجل ايجاد الحلول والتنبؤ المستقبلي بحدوث مشكلات التربية والتعليم.

-تبرز أهمية الدراسة في كونها من المواضيع القليلة التي تسلط التركيز على جودة التعليم والتربية بالجزائر باعتبار موضوع الجودة وتطوير النظم والمناهج من اهتمامات الوصايا ومن هذا المنطلق

توجيه الاهتمام الى مراكز البحث العلمي الأكاديمي عبر مؤسسات التعليم العالي بالجزائر، باعتبارها تضم اساتذة ومتخصصين في علوم التربية.

-يحاول الباحث من خلال التحليل ونقد الموضوع الدراسة الاجابة عن التساؤلات التي تركز الأهمية عن واقع اعتماد معايير جودة البحث بميدان العلوم الاجتماعية فيما يخص مجالات

التربية والتعليم وكذا وضع تصور حول الجدوى العلمية في استخدام ادوات البحث العلمي من اجل تطبيقات البحوث التربوية في الميدان وأثرها على مسار التنمية المستدامة بالجزائر.

4. مصطلحات ومفاهيم الدراسة:

1.4. البحث العلمي:

تعريف: هو مجموع الصفات التي تكون مفهوم الشيء مميزا عما عداه وعندها يكون التعريف والشيء المعروف سواء. والشرط الأساسي لكل تعريف صحيح أن يكون معبرا عن ماهيته. والتعريف إما تعريف شيء، أو تعريف اسم وعليه يمكننا القول بأن البحث العلمي هو مسلك يمكن لنا بواسطته حل مشكلة محددة، واكتشاف حقائق جديدة عن طريق المعلومات الدقيقة والشواهد والأدلة. شريطة أن تكون وفق إطار قوانين ضابطة ومنهجية واضحة.

2.4. تعاريف البحث العلمي:

هناك عدة تعاريف للبحث العلمي، تحاول تحديد مفهومه ومعناه، نذكر من بينها: يعتبر (أحمد بدر، 1973، ص 18) البحث العلمي هو: "وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق، الذي يقوم به الباحث، بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا، على أن يتبع في هذا الفحص والاستعلام الدقيق خطوات المنهج العلمي".

فالبحث العلمي وسيلة وليس غاية، لأن الباحث يحاول من خلال بحثه إشباع حاجته من المعرفة وتوسيعها، أو دراسة ظاهرة معينة أو مشكلة ما للتعرف على العوامل التي أدت الى وقوعها ثم الخروج بنتيجة أو حل وعلاج للمشكلة.

كما يعرف البحث العلمي على أنه محاولة الإجابة على تساؤلات أو حل مشكلات، أو اكتشاف معارف جديدة أو اختراع أو ابتكار أشياء حديثة لم تكن معروفة أو موجودة من قبل، وذلك باتباع أساليب علمية نظامية وخطوات منطقية بغرض الوصول إلى معلومات أو معارف جديدة عن طريق بذل الجهد في السعي وراء المعارف وجمع المعلومات وتحليلها.

3.4. المعايير:

جاء في المعجم الوجيز (محمد عوض العايدي، 2005، ص 21) أن: "المعيار هو ما أتخذ أساساً للمقارنة والتقدير".

و يري (الفتلاوي، 2008، ص 32): "المعيار هو مقياس مرجعي يمكن الاسترشاد به عند تقويم

الاداء التدريسي لمقارنته مع المستويات القياسية المنشودة أو بمستويات أنجاز وبمواصفات يتم اختيارها للقياس والمقارنة".

حسب (معايير جودة التقويم، 2011، ص 11): "هي موجّهات أو خطوط مرشدة مصاغة في عبارات متفق عليها من قبل مجموعة من الخبراء المتخصصين، تعبر عن المستوى النوعي الذي يجب أن تكون عليه جميع مكونات العملية التعليمية من قيادة وتوكيد جودة ومشاركة مجتمعية وطلاب ومعلمين ومناهج ومناخ تربوي وموارد بشرية ومادية الخ".

4.4. الجودة:

لقد تباينت الاجتهادات في تعريف الجودة حسب ما ذهب اليه يزيد قادة (2012) على الرغم من قناعة الجميع بأهميتها ودورها الفعال في تحقيق موقف تنافسي للمنتج (سلعة أو خدمة) في السوق على اعتبار أنها مفهوم عالمي ذو دلالات مختلفة وفقا لاختلاف وجهات نظر الباحثين والمفكرين في هذا الموضوع، وحتى يمكن قياس الجودة لابد من الاتفاق على تعريف واضح لها داخل أي منظمة.

من هنا يمكننا إبراز أهم التعاريف التي أعطيت لمفهوم الجودة:

- 01- عرف معهد الجودة الفيدرالي الأمريكي الجودة بأنها: "أداء العمل الصحيح وبشكل صحيح من المرة الأولى مع الاعتماد على تقييم المستفيد في معرفة مدى تحسين الأداء".
- 02- تعرفها المنظمة العالمية للتقييس على أنها: "مجموعة من الصفات والخصائص التي تتمتع بها سلعة أو خدمة ما تؤدي إلى إمكانية تحقيق رغبات معلنّة أو مفترضة ضمناً".

4.4. تعاريف معايير الجودة في البحث العلمي:

معايير تحكيم البحوث العلمية تتشابه في حالات كثيرة مع معايير جودة البحث العلمي وتختلف اوقات اخرى، معايير جودة البحث العلمي هي مجموعة من العوامل تساعد البحث العلمي ومن يعمل فيه الي تحقيق اعلى جودة ممكنة تنعكس فيما بعد على جودة الابحاث المُعدة من الباحثين الأكاديميين قادرة على المنافسة العلمية، وصالحة للمناقشة والتغير والتحكيم في المؤتمرات العلمية العالمية.

6.4. مفهوم دراسة الجدوى:

يمكن تعريف الجدوى اجرائيا في العلوم الاجتماعية كالآتي:

دراسة الجدوى هو مجموعة من الدراسات العلمية السابقة والتي يتم اعدادها بدقة للحكم على صلاحية أو تقويم مشروع معين من عدة جوانبه الاساسية "فنية-معرفية-اجتماعية-تمويلية- ادارية وقانونية..." والوقوف على النتائج والمخرجات المتوقعة في ضوء الاهداف المسطرة خلال مرحلة محددة، وتقرير مدى صلاحية المشروع وتفاضله على المشاريع البديلة الاخرى.

6.4. أهمية دراسة الجدوى:

دراسة الجدوى ذات اهمية بالغة لفرد والمشروع والمجتمع ككل فهي لا تقتصر على مشروع بمفهومه الاقتصادي ولا يقتصر على استثمار بدالاته المادية والمالية بل يمتد هذا المفهوم ليشمل جوانب مشروع مختلف جوانب الحياة العامة للإنسان، حيث تبرز الأهمية من خلال:

1. تعطي رؤية وتصور مسبق عن التغيرات الاجتماعية والتمويلية والتربوية والتعليمية والفنية المتوقعة خلال المرحلة المعينة للمشروع وتأثير ذلك على النتائج ومن ثم على الاهداف والسياسات الاجتماعية والتروي المسطرة.

2. دراسة الجدوى بما تحتويه من معلومات متنوعة وخبرات في جوانب الحياة المتعددة تجعل من عملية اتخاذ القرارات التربوية والتعليمية عملية متكاملة الابعاد يمكن ان تؤثر على سيرورة واداء المشروع، وهذا ما يجعل من عملية حدوث توقع المشكلات الاجتماعية والتربوية بما يساهم في تحديد الحلول وتعديل المنظومات الاجتماعية ولاسيما منها التربوية.

7.4. علوم التربية:

تباين معنى التربية ومفهومها تبعا لتباين واختلاف طبيعة الدراسات النفسية والاجتماعية في نظرتها للفرد والمجتمع ، ذلك لان العمل التربوي ينصب على تنشئة الانسان وتكوينه ، كما ان الذي يتولى هذا العمل هو الانسان نفسه ، والانسان في تغير وتطور مستمرين في نظره الى نفسه والى العالم من حوله ، وهذا العالم بدوره في تبدل دائم والمقصود بذلك ان عاملي الزمان والمكان يحددان نظرة الانسان وتعريفه للتربية ، فمعنى التربية لا يتأثر بمرور السنين فحسب بل باختلاف المكان وهذا ما نجده في الواقع حيث ان لكلمة تربية معنى خاصا في كل قطر

من الاقطار بل ان هذا المعنى لا يكون واحدا داخل القطر الواحد. وبناءا على ذلك يجب علينا عدم تفسير التربية وشرحها في المجتمعات النامية بنفس الطريقة في المجتمعات المتقدمة ايضا ، ذلك لان التربية في اساسها عملية اجتماعية نفسية تعنى بالفرد وتعكس ما في المجتمع من قيم ومثل وعادات وتقاليد وانماط سلوك ، لذا فالتربية هي مرآة المجتمع وهي كذلك اداة المجتمع في صنع المستقبل وللحاق بالركب المعاصر من خلال اعداد الفرد وتكوين شخصيته معتدلة. وبناءا على ما تقدم نجد ان التربية تعني "عملية التفاعل المستمر التي تتضمن مختلف انواع النشاط المؤثرة سلبا ويجابا في الفرد والتي تعمل على توجيهه في الحياة الطبيعية".

4. منهج الدراسة:

يعد اختيار الباحث لمنهج معين أو أكثر من الأمور الضرورية في سبيل تنفيذ البحث العلمي المنوط به، ويساعد ذلك في إخراج البحوث والرسائل بالهيئة المنهجية المطلوبة، ويُقصد بالمنهج العلمي وفقاً للتعريف الإجرائي: "وسيلة أو طريقة مُرتبة؛ تُمكن الباحث من تنظيم الأفكار والوصول للمعرفة"؛ وأغراض ذلك متنوعة، فالبعض يفصل الأبحاث لبلوغ الحلول التي تلزم لمعالجة مشكلة اجتماعية أو علمية، والبعض الآخر يسعى لوضع قاعدة عامة، ويقوم بتعميمها على قضايا علمية مماثلة، وآخرون يسعون لتجديد ما وضعه السابقون من أبحاث، من خلال النقد البناء، ولقد استخدم الإنسان البحث العلمي، وما يرتبط به من مفاهيم؛ في سبيل تحقيق الرفاهية والتقدم، وبناء الحضارات، وتستمحور فقرات مقالنا للحدّث عن المنهج التاريخي في البحث العلمي، أو كما يسميه البعض (مدونة مبتعث للدراسات والاستشارات الأكاديمية 2020) "المنهج الاستردادي": كأحد المناهج العلمية المستخدمة بكثرة بين جموع الباحثيناعتمد الباحث في هذه الدراسة المنهج التاريخي المستند على التقصي والسرد لبعض الدراسات السابقة وكذلك الاطلاع على الندوات والمؤتمرات والتقارير ذات الصلة بموضوع هذه الدراسة.

5. الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات الحديثة معايير اعتماد الجودة وأخلاقيات البحث العلمي في الأوساط العلمية والجامعية بالإضافة الى دراسات عالجت موضوع نظام الجودة بمؤسسات التعليم في مختلف الاقاليم الجغرافية منها:

دراسة1: دراسة بوخلوة باديس سامي بن خيرة (2016) بعنوان " تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعة الجزائرية بناء على تجارب عالمية وعربية " هدفت الدراسة الى معرفة اهم التجارب العربية والعالمية، في مجال تطبيق الجودة الشاملة في التعليم العالي حيث توصلت الدراسة الى عرض اهم اساليب والأدوات مقترحة لتطوير الجامعة الجزائرية في ظل تبني إدارة الجودة الشاملة؛ كجودة الأستاذ، جودة الطالب، جودة البرامج التعليمية وجودة طرق التدريس.

دراسة2: للباحثة صليحة رقاد (2014) بعنوان: "معوقات وأفاق تطبيق ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية". هدفت هاته الدراسة الى معرفة معوقات وأفاق تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية وقد أظهرت نتائج الدراسة عن دفع كل من التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه مؤسسات التعليم العالي الجزائرية إلى تطبيق نظام ضمان الجودة بالإضافة إلى وجود اختلافات في وجهات نظر مسؤولي ضمان الجودة حول السياسة المناسبة لتطبيق نظام ضمان الجودة، كما كشفت نتائج الدراسة عن وجود جملة من المعوقات التي تحدّ من تطبيق نظام ضمان الجودة كما كشفت الدراسة عن وجود جملة من عوامل النجاح ذات أهمية متفاوتة من وجهة نظر مسؤولي ضمان الجودة.

دراسة3: هدفت دراسة البداح والصريرة (2012) إلى تطوير معايير لإدارة الجودة وضمانها في الجامعات الأردنية في ضوء تقنيات التعلم الالكتروني، وتم استخدام المنهج التحليلي التركيبي النظري، كما تم تقويم مجالات المعايير المطورة ضمن مقاييس نوعية لضمان الجودة فيها. وجاءت أهم النتائج :

اعتماد معايير ضمان الجودة التسعة المطورة في ظل نظام محوسب للمعلومات، وهي القيادة، رؤية الجامعة ورسالتها، البرامج والمناهج الدراسية، إدارة الموارد البشرية والمادية والمالية وتنميتها، البحث العلمي، خدمة المجتمع، الطلبة. كما أظهرت النتائج ضرورة القيام بآليات تطبيق لهذه المعايير في الوقت المناسب للتأكد من دقة وفعالية وكفاية نظام إدارة الجودة.

دراسة4: أجري (Merritt.2012) دراسة بعنوان "استكشاف مستقبل التربية" وكانت الدراسة تهدف إلى البرهنة على أن مستقبل التربية يمكن استشرافه من خلال أحد أساليب دراسات المستقبل وهو أسلوب السيناريوهات وذلك لفترات زمنية قادمة، كما هدفت الدراسة كذلك إلى

إعطاء أمثلة تطبيقية لاستخدام أسلوب السيناريوهات في البحث العلمي، وقد استخدمت هذه الدراسة منهج دراسات المستقبل والمتمثل في أسلوب السيناريوهات) حيث حاولت الدراسة أن تضع سيناريو لمستقبل ولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية حتى العام (2037) وكان من أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة بأن مستقبل التربية يمكن استشرافه من خلال استخدام دراسات المستقبل لفترات طويلة بطريقة علمية في الفترات الماضية، كما وليس على التخمين كما كان سائدا دعت الدراسة إلى الاهتمام بدراسات المستقبل وضرورة توظيفها في ميدان التربية والتعليم.

دراسة 5: دراسة العريمي 2005 بعنوان: " تقدير درجة تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية في سلطنة عمان كما يتصورها القادة الإداريين والأكاديميين." هدفت الدراسة إلى التعرف على تقدير درجة تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية في سلطنة عمان من وجهة نظر القادة الإداريين والأكاديميين، وتحديد الاختلاف في تقديراتهم لدرجة معايير الاعتماد الأكاديمي تبعا للمتغيرات الشخصية المتمثلة بـ (الجنس، والوظيفة، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والكلية). وتم بناء استبانته تكونت من ستة مجالات وتضمنت على (100) فقرة، توزعت على المجالات الستة. وتم التأكد من صدق الاستبانة وثباتها، وبعدها تم تطبيقها على عينة الدراسة البالغة 109 إداري وأكاديمي من العاملين في كليات التربية. وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد العينة على الأداة الكلية، تعزى لمتغير الجنس ولصالح الذكور، ولمتغير المؤهل العلمي ولصالح مؤهل الدكتوراه.

دراسة 6: عماد أبو الرب وآخرون (2003): بعنوان "ضمان جودة التعليم في الجامعة"، تناولت الدراسة دور إدارة الجودة في تحقيق التميز في خدماتها التعليمية والبحثية خدمة لمجتمع حتى تكون مخرجات التعليم متميزة متوائمة مع متطلبات سوق العمل المحلي الدولي، حيث أن الجودة في التعليم ومخرجاته تعد أحد أهم مجالات التنافس بين الأمم وذلك بإعداد ملاكات بشرية مؤهلة ومدرّبة تستخدم أحدث أنواع التكنولوجيا والمهارات لعالمية في سوق العمل وفق معايير وضوابط

إدارة الجودة. وطرحت الدراسة وصف لآليات ووسائل ضمان مخرجات التعليم، وذلك في تطبيقية في كلية الاقتصاد في جامعة الزرقاء الخاصة في المملكة الأردنية. حيث توصلت الدراسة إلى ما يلي:-

1- ضرورة اعتماد إدارة الجودة الشاملة في الجامعات بإيجاد نظرة ومفاهيم شمولية ورؤية وأهداف واضحة للجامعات قابلة للتطبيق في البيئة العربية وذلك في وحدات ضمان الجودة التي نوصي بإنشائها في الجامعات.

2- ضرورة قياس مخرجات التعليم لاسيما في المكونات الرئيسة (الخريجين، والنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس، وخدمة المجتمع).

3- ضرورة اهتمام أعضاء هيئة التدريس في توضيح مخرجات العملية التعليمية للطلبة، واهتمام أكبر بمن تخرجوا من الكلية حيث أصبحت هناك لقاءات بين الأكاديميين وطلبة تخرجوا من الكلية بحضور أرباب عملهم، حتى أصبحت توجه دعوات لبعض أرباب العمل لحضور مناقشة التعديل على الخطط الدراسية لتوائم سوق العمل.

4. ضرورة القيام بالتحليل الاستراتيجي للوقوف على نقاط القوة والضعف في الأداء، ومقارنة خريجي الجامعة مع الجامعات الأخرى، أو استخدام أسلوب المقارنة المرجعية لمقارنة أداء الجامعة مع تلك الجامعات بهدف التحسين المستمر.

دراسة7: يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية (2003) انه رغم زيادة في عدد البحوث العربية إلا أن النشاط البحثي العربي مزال بعيدا جودة والابتكار كسمة ذات بعد قيمي، كما يشير التقرير أيضا الى قلة الاقتباسات المرجعية في هذه البحوث مما يعكس مستوى منخفض من الجودة، وخرج تقرير التنمية الإنسانية العربية أن أهم مسؤوليات والمبادئ والقواعد الأخلاقية التي تتضمنها المواثيق في مجال البحث العلمي.

دراسة8: وقدم كل من (Broda & Johnston 1996)، دراسة بعنوان (دعم الباحثين التربويين في مجال المستقبل) وكانت هذه الدراسة تهدف إلى معرفة أهم المشكلات التي تواجه طلبة الدراسات العليا وتحول دون قيامهم بدراسات مستقبل، وتم استخدام المنهج الوصفي المسحي وتم تطبيق أداة الدراسة على عينة من طلبة الدراسات العليا بلغ عددهم (438) طالبا في جامعة

كانبرا بأستراليا وكان من أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة أنه لا توجد خطط محددة تنظم عمل الباحثين وتحفزهم على إجراء الدراسات المستقبلية، كما أشارت الدراسة إلى وجود نقص في مجال تدريب أعضاء هيئة التدريس وزيادة مقدرتهم على الإشراف على دراسات المستقبل، كما أنه لا توجد موارد مالية مخصصة لدعم برامج دراسات المستقبل، وخلصت الدراسة على وجود شعور الطلبة الذين يستخدمون دراسات المستقبل بالعزلة أمام زملائهم الذين يستخدمون دراسات وصفية أو تجريبية أو وثائقية. كما أن الباحثين الذين يستخدمون دراسات المستقبل يتعرضون لضغوط وحرَج عند تقديم أفكار ونتائج أصيلة ومبدعة تمخضت عنها دراساتهم المستقبلية.

المبحث الاول: البحوث التربوية-الواقع والتحديات المعاصرة-

1. معايير البحث العلمي الأكاديمي:

من أهم المعايير التي تتوفر في البحوث الأكاديمية بمختلف الجامعات تظهر فيما يلي:

1.1. معايير موضوعية:

جملة من العوامل نوجزها حسب ما جاء في (صفحة رؤية بدياء) كالآتي:

1. مناسبة عنوان البحث للتفاصيل البحثية: بأن يكون العنوان على علاقة مباشرة بما يتم تناوله من الفروع والتفاصيل .
2. وضوح أهداف البحث: كلّمًا وضحت الأهداف كان هناك التشجيع على متابعة معلوماته والوقوف على تفاصيله، وعكس ذلك يقود إلى الملل وعدم المتابعة .
3. التسلسل في عرض حقائقه: بدءاً من عرض العناوين الرئيسية، ثمّ مقدّمات الموضوعات وتعريفها وبيان أسبابها ومظاهرها ونتائجها وذلك بحسب الموضوع البحثي .
4. ارتباط النتائج بما تمّ عرضه من أدلّة بحثية .
5. مراعاة الترتيب في عرض عناوين البحث .
6. الأمانة العلمية: بنسبة الأفكار إلى أصحابها، وهي التي تكسب البحث العلميّ المصداقية المطلوبة .
6. المنهجية العلمية (الموضوعية): بأن يكون الهدف الوقوف على الحقائق العلمية الصحيحة دون تحيّر .

7. ذكر الهوامش بدقّة متناهية .

8. الحرص على الوصول إلى الحقيقة، وعدم التحيز لنمطٍ معيّن من المؤلّفين .

9. عدم ذكر مراجع لم يتمّ استخدامها في البحث: فهناك من الباحثين من همّهم ذكر 10. المراجع، كنمطٍ علميٍّ تقليديٍّ في البحث، سواء استعان بها أم لم يستعن بها .

الابتعاد عن نسبة أقوال أو آراء الآخرين إلى نفسه: كأن يقتبس عبارة من كتاب وينتقلها لنفسه .
11. استخدام اللغة العلميّة بعيداً عن العواطف والنزعات الأدبيّة والبلاغيّة، ومراعاة سلامة اللغة المستخدمة.

2.1. معايير أخلاقيّة: تتمثل اساسا فيما يلي:

الأمانة العلميّة في استخدام المراجع والمصادر .

السريّة في جمع المعلومات المتعلّقة بالأشخاص أو الجماعات...، وأخذ الموافقة على جمعها من أصحابها أو المسؤولين عنها .

الوعي التام بنتائج البحث وتحمل مسؤوليّةته .

الموضوعيّة والصدق في استخلاص نتائج البحث.

2. معايير الجودة في البحث العلمي:

ممن اهم معايير التي ينبغي توفرها حتى نحكم على تمتع وتميز البحوث التربوية باعتماد معايير الجودة في مفهومها العام ما يلي:

1. تبني سياسة اعتماد الجودة في الجامعات والاقسام والمراكز العلمية في الجزائر، ان كان

الباحث العلمي القائم على إعداد بحث او دراسة اكاديمية على علم ان بحثه دائم الخضوع للمراقبة والمحاسبة وفي نفس الوقت الارشاد سيعمل على تنمية مواهبه، وتغذية بحثه بكل ما يجعله بحث علمي متكامل الجودة او ينال منها درجة مُرضية.

2. ميزانيات البحث العلمي، قول مشهور جدًا بين الماركسيين هو "ان كل الانظمة والصور ما هي الا انعكاس للنظام المالي الاقتصادي" وفي البحث العلمي اهم معايير اعتماد جودته هو الانفاق والتغطية الكاملة لما يحتاجه البحث العلمي والعاملين فيه.

3. توفير المعامل البحثية التجريبية، تزويد المكتبات العامة والجامعية بكتب عربية واجنبية ومصادر متعددة للمعرفة يساهم في انجاح وتحقيق جودة البحث العلمي.
 4. تحقيق وتنفيذ الابحاث العلمية وليس الاحتفاظ بها في المكتبات، ما الفائدة من الدراسات العلمية ان لم يكن لها تنفيذ على ارض الواقع سواء كانت دراسة تربوية او دراسة بحثية اكاديمية
 5. التعرف والتوعية المجتمعية المهمة بالبحث العلمي، مع تغير افكار الشعوب الخاصة بالبحث العلمي والباحثين الأكاديميين، وعي مجتمعي مرتفع.
 6. التواصل والربط بين المجمعات البحثية المحلية والعالمية، مع توفير وسائل اتصال وتشاور بين الباحثين الأكاديميين في داخل الدولة او خارجها.
 7. توفير عوامل جذب للكوادر العلمية ومحاولة ابقائها في البلاد وتوفير ما يحتاجون اليه خاصة العائد المادي والتقدير المجتمعي.
 8. عدم تقيد العقول ومنعها وتقليل حريتها الفكرية، يساهم الى حد كبير في الارتقاء بجودة البحوث العلمية خاصة منها المتعلقة بالتربية والتعليم عبر اطواره.
- 3.مطلب الاعتماد وعلاقته بالجودة الشاملة في الابحاث العلمية:
- اختلف المختصون في اتجاهاتهم لتحديد مفهوم الاعتماد فهو نتيجة ومخرج رئيسي لعملية التقويم والتي تحدد في الاعتراف من قبل مؤسسة عالمية تمنح رخصة مؤسسة ما تستطيع من خلالها مزاوله عملها وقد ركز على الاعتماد المهني أو المؤسسي أو اعتماد برنامج دراسي او بحوث علمية منجزة، ويستند الاعتماد على تطبيق بعض المعايير التي يتم الاتفاق عليها حيث يتم اعتماد الطالب أو المؤسسة نفسها.
- ويشير (عبد الهادي، 2005) الى أن "الاعتماد هو الاعتراف بالمؤسسة التعليمية من قبل الروابط أو التنظيمات المهنية في ضوء تحقيق متطلبات ذلك الاعتراف والهدف الأساسي من هذه العملية هو طمأننة الرأي العام بأن هذه البرامج وخريجها ذات كفاءة أو مهارة تحقق تطلعاته وطموحاته في الحصول على موارد بشرية مؤهلة تأهيلا عاليا لمزاولة المهنة بنجاح."

إن مفهوم الاعتماد يتداخل كثيرا مع مفاهيم ومصطلحات أخرى كمفهوم ضمان الجودة، ومراقبة الجودة، والتقييم المؤسسي والتقييم الشامل، والمراجعة الأكاديمية، والمساءلة والمحاسبية والتقييم الخارجي وتهدف جميعا إلى تطوير المؤسسة التعليمية، لأن جميعها يشترك في العناصر التالية:

- 1- اعتماد معايير الضبط وضمان الجودة لأغراض التقييم.
- 2- تطبيق هذه المعايير على برنامج من البرامج التعليمية أو على مؤسسة تعليمية.
- 3- محاولة تطوير وتحسين للبرامج أو المؤسسة لاحقا، وذلك في ضوء نتائج التقييم، ويعد
- وتعرف الموسوعة الدولية للتعليم العالي الاعتماد بأنه :

الاعتراف العلني لكلية أو جامعة أو برنامج دراسي متخصص تتوافر فيه مؤهلات ومعايير تعليمية معينة معترف بها رسميا ويتضمن الاعتراف تقييم علمي مقبول الجودة لمؤسسات التعليم أو البرامج والبحوث العلمية بهدف التطوير والتشجيع نحو الأفضل لهذه البرامج باستمرار لضمان تحمل المؤسسات الأكاديمية المسؤولية أمام بعضها لتحقيق أهداف واضحة ومحددة وللتأكد من مدى التزام هذه المؤسسات ببرامج ذات معايير محددة ومقبولة سلفاً.

4. تحليل و اقع البحوث التربوية:

من خلال هذا الجزء من البحث يمكن من خلاله عرض تجارب بحوث على مختلف المستويات العربية كانت او اجنبية من اجل اجراء استشراف او مقارنة نظرية بين واقع البحث التربوي بالجزائر وبين ما وصلت التوجهات العالمية في البحوث الاجتماعية بشكل عام من اجل وضع تصور يركز على مدى اعتماد معايير الجودة في البحث التربوي بالجزائر.

1.4 في البيئة العربية:

تشير دراسات كل من (محمد سيف الدين فهمي)، (حسن مختار ومحمد طه)، (محمد منير مرسي)، إلى أن واقع البحوث الاجتماعية عموما والتربوية بصفة خاصة في البيئة العربية يتحدد في النقاط التالية:

1. ضعف الأداء البحثي للجامعات العربية بصفة عامة، فما يزال البحث التربوي يمثل نشاطا ثانويا في اهتمام الجامعات، وإتاحة ميزانيات مالية متواضعة لإجراء البحوث

التربوية، مما أدى إلى ضعف استثمار الكفاءات العلمية المتخصصة بالجامعات لعلاج المشكلات التي تواجهها.

2. عدم وجود استراتيجية واضحة ومرسومة لتوجيه البحث التربوي بالجامعات إلى خدمة التنمية وحل المشكلات التي تواجهها.

3. الانفصال شبه التام بين ما تريده الدولة، ومؤسساتها والقطاع الخاص وبين ما تقوم به الجامعات من بحوث تربوية وتعليمية.

4. انشغال أساتذة الجامعة بالعملية التعليمية وبأعمال الامتحانات التحريرية والشفوية والاجتماعات على مستوى القسم ومستوى الكلية، إلى غير، بحيث أصبح البحث التربوي لا يأخذ إلا نصيبا متواضعا من وقت أساتذة الجامعة، وهذا دفع ببعض لاختيار موضوعات بحثية ضعيفة الصلة باحتياجات المجتمع ومشكلاته.

5. نقص الإمكانيات والوسائل وعدم اتاحتها للباحثين بشكل مرّن لإجراء البحوث المتقدمة من ميزانيات مالية، ومكتبات، ومعامل وأجهزة إلى غير ذلك.

6. ارتفاع تكاليف إجراء بعض تطبيقات البحوث التربوية، وعدم توفر البحوث للمجتمعات المحلية.

7. عزوف مؤسسات المجتمع عن المشاركة في تمويل المشروعات البحثية للمجتمعات المحلية.

8. صعوبة النشر في بعض المجالات التربوية وارتفاع تكاليف هذا النشر، وخاصة تكاليف النشر في المؤتمرات التربوية.

9. نقص التكوين وقلة امكانيات البشرية المسؤولة عن الطباعة والتصميم والخارج بمؤسسات التعليم العالي فيما يخص النشر عبر المنصات الرقمية في مختلف الاعمال مثل المقالات واطروحات والابحاث والمطبوعات الجامعية.

2.4. أهم التجارب العالمية الرائدة للجامعات في ميدان البحوث التربوية:

تعد البحوث التطبيقية والتطويرية من الخدمات الخارجية التي تقدمها الجامعة للمجتمع، حيث توجه هذه البحوث مباشرة لحل مشكلات المجتمع في مجال الإنتاج والخدمات،

وقد تكون هذه البحوث قصيرة المدى تحدد موضوعاتها الاحتياجات الفعلية الخاصة بالجهة التي يخدمها البحث، وقد تكون بحوث طويلة المدى تتعلق في الغالب بمشكلات رئيسة ترتبط بعملية التنمية، وقد لا يظهر عائدها إلا في المدى البعيد، وهذه البحوث تختلف في البحوث الأساسية التي تقوم به الجامعة بهدف تنمية المعرفة وخدمة العلم.

ويمكن للجامعات إجراء العديد من البحوث للمؤسسات الإنتاجية في المجتمع بحيث تأخذ شكل اتفاقية بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج، أو تكون أبحاثاً تعاونية يشترك فيها فريق من الباحثين في الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.

1.2.4 الجامعات الأمريكية:

تقوم الجامعات بإجراء العديد من البحوث والمشروعات لخدمة المجتمع منها على سبيل المثال: مشروعات تسهم في تشكيل المستقبل وتقديم حلول للمشكلات الصناعية والهندسية. بحوث بناء على طلب قطاعات المجتمع التربوية، الاجتماعية والصناعية، وأيضا في مجال الإلكترونيات.

2.2.4 وفي جامعة ولاية ميتشجان برنامج للتطور التطبيقي والعلمي يهتم بالأبحاث المشتركة بين أساتذة الجامعة والباحثين في مؤسسات المجتمع، كما عين عدد من أساتذة الجامعة والباحثين في بعض المنظمات والشركات وذلك وفقاً لعقود أبرمت معهم. وتقوم الجامعات الأمريكية أيضا بتنظيم فرق عمل من أعضاء هيئة التدريس والطلاب لإجراء بعض المشروعات البحثية التي تسهم في خدمة المجتمع والارتقاء به وخلق فرص عمل جديدة.

3.2.4 الجامعات البريطانية:

تعمل الجامعات على خدمة قطاع الصناعة من خلال المكاتب المشتركة بين أساتذة الجامعات ورجال الصناعة، والسماح لأعضاء هيئة التدريس بالعمل لدى المؤسسات الصناعية، كما عملت بعض الجامعات على تأسيس شركات تجارية. وتحرص الحكومة البريطانية من ناحيتها على تشجيع الملكية الصناعية والفكرية لتطوير الأعمال الإبداعية، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس للقيام بالأبحاث المرتبطة بخدمة المجتمع، لذا عملت على تعديل القوانين التي تحد من تمتعهم من أي مكسب مادي يستحقونه مقابل إبداعاتهم.

4.2.4 الجامعات الروسية:

عملت تلك الجامعات على تكوين معاهد للبحث تقوم بإجراء البحوث التطبيقية التي تركز على التطوير التربوي والاقتصادي والصناعي للمنطقة، كما تشارك في مشروعات المناطق، وتعمل على تحويل نتائج البحوث التي تجربها إلى تقنيات عالية، كما سعت الجامعات إلى إيجاد روابط بين البحث في الجامعات والقطاعات المختلفة، وأصبح التركيز في إجراء البحوث على قدرة البحث في تطوير المشروعات وتلبية الاحتياجات.

5.2.4 البلدان الصناعية الجديدة:

قامت مؤسسات التعليم العالي بدور بارز في التنمية التربوية والتنمية الصناعية التي أحرزتها هذه البلدان، حيث أشارت مجموعة من البحوث قدمت إلى اتحاد دول جنوب شرق آسيا آسيان (ASEAN) إلى أن هناك توسعاً في الخدمات التي تقدمها الجامعة في كل من ماليزيا وتايلاند وسنغافورة، وأن لهذه الخدمات دوراً بارزاً في تطوير هذه الدول.

-ففي ماليزيا: تقوم الجامعات بإجراء البحوث التي تسهم في تنمية المجتمع وتقدمه في المجالات المختلفة، حيث يشهد نمو الجامعات المتخصصة في العلوم والتكنولوجيا وإنشاء معهد الدراسات العليا على تعاضم الدور الذي باتت تقوم به الجامعات في البحث الموجه نحو التنمية.

-وفي سنغافورة: تقوم جامعة سنغافورة الوطنية بالعديد من الأبحاث المرتبطة بالمجالات التي تدخل في أولويات الحكومة، كما يتولى معهد علم النظم التابع لها إجراء بحوث في مجال المعلوماتية، كما تتعاون الجامعة مع مؤسسات الإنتاج المحلية في إجراء البحوث المشتركة.

5. التحديات التي تواجه البحث التربوي بالجزائر وفي المنطقة العربية عموماً :

يشكل البحث التربوي حلقة اللقاء بين مختلف جامعات البلدان العربية والجزائر كدولة اخذ على عاتقها تطوير نظامها التعليمي عبر مراحلها حيث لا يزال الاصلاح يأخذ مساره من منطلق عمليات القياس والتقييم التربوي التي تسهر الجامعات على سيرها ومن هذا المنطلق يحدد الدكتور (جمال على الدهشان، 2015، ص 49-52) جملة التحديات التي تعترض البحث في علوم التربية:

1. يواجه البحث التربوي العربي العديد من التحديات والمتغيرات الآنية والمستقبلية - هذه التحديات تتنوع ما بين تحديات موجودة بالفعل، وتحديات من المتوقع حدوثها فهي ما زالت تتجمع في سبيلها للتشكل والتبلور، وتحديات أخذت طريقها إلى التشكل بالفعل - البد من التعرف عليها، وعلى مدي انعكاسها على البحث التربوي قبل تناول الرؤية النقدية واستكشافية للبحث التربوي، كما يرتبط بعضها بطبيعة التربية ويرتبط بعضها الآخر بالواقع والظروف التي تمر بها ال دول العربية عموما ونظم التعليم بها من أبرز هذه التحديات ما يلي:
2. طبيعة التربية نفسها والتي لا يوجد اتفاق حول مادتها محتواها وإجراءاتها وأهدافها، فالناس غير مجتمعين على الأهداف التي ينبغي أن تسعى إليها التربية، وال على مفهوم الطبيعة الإنسانية وطبيعة المعرفة، كما أننا لا نجد إجماعا على محتوى البرامج التربوية أو كفاءة طريقة من طرق التعليم أو طريقة من طرق التقويم.
3. صعوبة إقناع أصحاب القرار بوجاهة البحث التربوي وبأهميته في توجيه السياسات التربوية والممارسات التعليمية، ووجود فجوة بني الباحثين والممارسين، بسبب عوامل متعددة من بينها تباين ثقافة كل من الباحثين وصناع السياسة، وإنتاج أنواع من البحوث التي تخدم صناعة السياسات، وضعف الآلية البحثية التابعة لوزارات التربية والتعليم وعدم تكامل الجهات البحثية المنتجة للبحوث وعدم التنسيق فيما بينها، إضافة إلى ندرة وجود شراكات بني مؤسسات البحث التربوي ووزارات التربية في القضايا ذات الصلة بالعملية التربوية.
4. فنتائج البحث التربوي لم تحسم كثيرا بل لا نبالغ إذا قلنا كافة القضايا المتعلقة بالتربية، ولم تنجح في تقديم إجابات شافية لقضاياها أو حلول واضحة لمشكلاته، أن أغلب الأبحاث التربوية التي يتم إنجازها، لا تخرج بعيدا عن نطاق الجامعات ومراكز البحوث، بل إن معظم البحوث التي تجرى في أروقة الجامعات تمثل تمارين بحثية، أما البحوث التي ترتبط بالواقع وتنبثق من حاجاته الفعلية، التي يقوم بها فرق من العلماء والخبراء

كبحوث كبرى تتبناها هيئات تصرف عليها وتوفر لها الميزانيات وتؤكد عالقة وثيقة بينها وبني صاحب القرار، فهي نادرة إن لم تكن غير موجودة.

5. قلة الموارد المالية اللازمة للارتقاء بالبحث التربوي إلى درجة تجعله أكثر فاعلية في معالجة القضايا التربوية ذات الأولوية لكل دولة من الدول، وندرة مشاركة القطاع اخلاص في تمويل أنشطته، نظرا الارتباط البحث التربوي بالقطاعات التي لا زالت بعض الدول العربية تعتبرها وزارات خدمية، فما زالت فكرة النظر إلى التعليم على انه استثمار بل انه أفضل استثمار قاصرة على التصور النظري دون أن يكون له صدى واضح في الواقع التطبيقي من خلال توافر الميزانيات الكافية للانتقال بتلك الفكرة من الواقع النظري إلى جانب التطبيق.

6. صعوبة الحصول على البيانات الإحصائية البحثية الدقيقة، وعدم توافرها بالصورة التي تساعد الباحث على إجراء بحثه بصورة صحيحة وبكفاءة، ولعدم وجود قواعد صحيحة للمعلومات أو ندرتها، فهذه الإحصاءات وتلك البيانات قد ال تكون متوفرة.

7. عدم وجود فلسفة تربوية واضحة المعالم توجه كافة الممارسات التربوية ومن بينها الممارسات المتعلقة بالبحث التربوي، فقدرة أي نظام تعليمي وكفايته تتوقف بدرجة كبيرة على انطلاقه من فلسفة تربوية تضطلع بدور نقدي وتحليلي يمكن أن نصف جانبا منه بأنه " البسيكولوجي " و " بدور تنسيقي " للتنسيق بين معطيات العلوم التربوية المختلفة وجوانب التربية الواقعية المتباينة "، وبدور توجيهي "عن طريق تعرف الاتجاهات التي يشير إليها تحليل الواقع التربوية والاجتماعي في مسيرته نحو المستقبل، والكشف عنها وتوضيحها وتأييدها".

المبحث الثاني: جدوى البحث في علوم التربية

تمهيد:

هناك خلاف بين مؤيدين ومعارضين في استخدام المنهج العلمي في دراسة الظواهر الاجتماعية ككل لاعتبارات تتعلق بطبيعة الظاهرة النفسية والتربوية من جهة ولحساسية العوامل والمعايير الاخلاقية والمهنية.

ومن خلال هذه الفكرة سيحاول الباحث اثارة الانتباه الى جدوى استخدام المنهج العلمي في علوم التربية كأحد محددات تقييم جودة البحوث الاجتماعية في ميدان التربية والتعليم من خلال الاجابة عن التساؤلات تتمثل في: ماهي اراء كل اتجاه والاسس وكذا الخطوات التي يسير عليها استخدام المنهج في الظواهر النفسية عموما والظواهر التربوية والتعليمية بصفة خاصة.

1. البحث التربوي: ما بين الافتراض الواقعي ومستقبل البحث بميدان التربية والتعليم.

الافتراضات الأساسية في المنهج العلمي:

يستند المنهج العلمي الى افتراضات معينة عن طبيعة الكون والانسان والعمليات النفسية المعرفية التي ندرك بها الطبيعة ولهذه الافتراضات تأثير مباشر على مختلف العمليات التي يقوم بها الباحث، اذ أنها تؤلف الأساس في الإجراءات التي يقوم بها والطريقة التي يبرهن على نتائجه بها، ويتحقق بها من صدق فرضياته.

ومن بين الافتراضات التي يقوم عليه المنهج العلمي نذكر:

1.1. افتراض بانتظام الطبيعة: ومفادها أن التغيرات والمواقف في الطبيعة تحدث وفق نسق منظم وليس بشكل عفوي. ومهمة الباحث هي اكتشاف النسق والتوصل إلى الأنظمة والقوانين التي تحكم تغيرات الطبيعة. ويقتضي هذا الافتراض بأن هناك ثباتا نسبيا ينطبق على مفهوم الحتمية ومبدأ السببية، فالمواقف والتغيرات ترتبط في سلسلة من الأسباب والنتائج.

2.1. الافتراض بثبات الوظائف النفسية - المعرفية: يقتضي هذا الافتراض بأن الباحث في علوم التربية يستطيع التوصل إلى المعرفة عن طريق وظائف نفسية من نوع "الإحساس- الإدراك- التذكر- التفكير بأنواعه، ولا يمكن لعملية البحث العلمي أن تتم دون استخدام هاته الوظائف. إلا أن عمليات الإحساس والإدراك والتذكر والتفكير تحتل الخطأ ومحدودية الدقة مما ظهرت لدى الباحثين محاولات بناء أدوات تقلل من تأثير مصادر الخطأ.

كما تظهر اهم الافتراضات في اقحام البحث العلمي في علوم التربية والتعليم خصوصا فيما يلي:

1. تعقد المواقف التربوية:

مع نجاح المنهج العلمي في الظواهر الطبيعية، نادي الكثير من العلماء والباحثين الى ضرورة استخدام المنهج العلمي لدراسة الظواهر الاجتماعية ككل والظاهرة التربوية بصفة خاصة

للوصول الى نتائج مماثلة لما توصلت اليه نتائج التجارب في العلوم الطبيعية تساعد على تفسير تلك الظواهر.

وامام هذه الدعوى انقسم العلماء والباحثين الى فريقين، فريق يرى ان العلوم الاجتماعية يمكن أن تحذوا مسار العلوم الطبيعية وتستطيع ان تطور من قدرتها واساليبها بما يساعد على التوصل الى قوانين ثم التوصل بعد ذلك الى نظريات وفرضيات تعرف الظواهر وتفسرها وتساعد في الاخير الى التنبؤ بالظاهرة التربوية على وجه الخصوص.

وفريق آخر من العلماء والمختصون عارضوا مبدا تطبيق المنهج العلمي في دراسة الظواهر الاجتماعية ككل لأسباب عديدة تظهر في طبيعة الموضوعات والاختلاف الجوهرى بين الظاهرتين الطبيعية والاجتماعية.

وهكذا فالاختلافات الموجودة بين مختلف الخصائص النفسية والمعرفية والانفعالية والاجتماعية للفرد عززت موقف وجود فروق فردية بين الافراد يصعب على المنهج العلمي تقديرها بنفس الدقة المتواجدة في نتائج العلوم الطبيعية. لذلك يرى الباحث أن الظواهر التي تنبثق عن الأفراد والجماعات تبدوا في نظر هؤلاء المعارضين لاستخدام المنهج العلمي في الظواهر الاجتماعية غاية في التعقيد وعدم الدقة بحيث يصعب فهمها وتفسير القوانين العامة التي تحكمها.

وصفة التعقيد هاته التي وصف بها المعارضون الظواهر التربوية والنفسية لا ينبغي التسليم بها كما يشير اليها الدكتور عبد الباسط حسن، لان هاذي الصفة صفة نسبية فالظاهرة تبدوا للجمهور معقدة اذا صعب عليهم فهمها وادراك حقيقتها وهذا يعني أن التعقيد الذي ينسب الى الظواهر الاجتماعية ككل ناتج عن الجهل بعواملها وكلما تمكن الباحثون والعلماء من تبسيطها وتحليلها وتحديد مختلف العوامل المؤثرة فيها وكذا استخدام ادوات القياس التربوي التي تتميز بخصائص سيكو مترية كلما سهل عليهم بعد ذلك فهمها والتعرف عليها وتفسيرها وبالتالي تلاشت عنها صفة التعقيد.

كما يمكن الاشارة الى ان هذا التعقيد كان مطروحا في تطور العلوم الطبيعية عند نشأتها ومع التقدم والبحث العلمي اصبحت نتائج العلوم الطبيعية تمتاز بالدقة والثقة والقدرة على حل المشكلات الانسانية.

وهكذا أصبح من مقدور العلماء والمختصون في العلوم الاجتماعية إخضاع الظواهر النفسية والتربوية الى المنهج العلمي حيث اخذ مشروعيته كعلم قابل للتطبيق الميداني.

2. صعوبة إجراء التجارب على الظواهر التربوية:

التجربة ليست الا ملاحظة علمية تحت الضبط الناتج عن التحكم ،اما من جانب الباحث أو الطبيعة، فالقائم بالتجربة يستطيع ان يعدل الظاهرة بحيث تبدو في انسب وضع صالح لدراستها، كما أن الباحث يستطيع إعادة التجربة ضمن نفس الظروف او تحت ظروف اخرى مختلفة، ويلاحظ النتائج التي يحصل عليها في كل مرة، ثم يقارن النتائج فيما بينها البعض، والتجربة على هذا النوع تخضع للضبط والتحكم الذي يسمح للباحث بعزل او استبعاد المؤثرات الاخرى التي قد تؤثر في الظاهرة حتى يتمكن من تحديد اثر متغير واحد على المتغير الاخر في الظاهرة محل الدراسة.

ولذلك يرى المعارضون في استخدام المنهج العلمي لدراسة الظواهر التربوية والنفسية، أن استخدام التجارب في العلوم الاجتماعية ككل أمر مستحيل ويرون ان هذه التجارب تنحصر فقط بشكل خاص على العلوم الطبيعية باعتبار ان التجارب حسيم تقوم على مبادئ اساسية اهمها التحديد والضبط والتحكم من طرف الباحث.

وقد حاول الدكتور عبد الباسط حسن تفنيد هذه الاعتراضات التي ساقها المعارضون في استخدام المنهج العلمي في دراسة الظواهر التربوية حيث اوضح انه ليس من الضروري أن يكون هناك ثمة تحكم من جانب الباحث في تجربته العلمية، فكما توجد تجارب صناعية في المخابر العلمية توجد تجارب تفرضها الطبيعة والتي لا يسعى فيها الانسان الى توفيرها أو خلق الظروف اللازمة لها.

اما عن الراي القائل بأن التجربة لا يمكن تطبيقها في الظواهر التربوية والنفسية لعدم توفر القدرة على تحقيق الظروف التجريبية المتماثلة تماما مرة بعد الاخرى، فان هذا الشرط قد يتعذر ايضا تطبيقه بصورة مماثلة في العلوم الطبيعية.

3. بعد نتائج البحوث التربوية والنفسية عن الموضوعية:

يرى المعارضون لاستخدام المنهج العلمي في دراسة الظواهر الاجتماعية ككل بان هذه الظاهرة مرتبطة بالجانب الذاتي للإنسان ولا يمكن دراستها بالطرق الموضوعية لصعوبة عزل الباحث عن الواقع وارتباطه باحتمالات الخطأ وبمبول واتجاهات خاصة تقلل من الدقة. كما تتوقف الموضوعية في البحوث التربوية والنفسية على ضمير الباحث وبعده عن التحيز في احتمال وجود الخطأ استخدام ادوات القياس، ومما يساعد في الموضوعية في البحوث التربوية وجود وسائل وادوات القياس والاختبار تساعد على الدقة. كذلك أيضا أن نشر نتائج البحوث يتيح للباحثين امكانية اعادة الاختبار من جديد للتأكد من تحقق النتائج ومن الخصائص السيكمومترية لأدوات القياس المستخدمة من طرف الباحث ومن الحكم على مدى جدوى تحقق نتائج الدراسات السابقة. وبالتالي يمكن تحقق الموضوعية في البحوث التربوية كلما ابتعد الباحث عن الذاتية وعزل واستبعد كل الميول والاتجاهات والاحكام المسبقة. ومن استخدام الامثل لوسائل القياس التربوي التي تتمتع بالصدق والثبات. وبهذا يقترب البحث التربوي من الدقة والموضوعية التي تتميز بها الابحاث في العلوم الطبيعية.

4. عدم دقة النتائج في استخدام المقاييس والاختبارات التربوية.

يرى المعارضون لاستخدام المنهج العلمي لدراسة العلوم التربوية والنفسية بان العلوم الطبيعية تخضع للقياس الكمي الذي يساعد على التقدير والتنبؤ بدقة بخلاف العلوم الاجتماعية التي يغلب عليها الطابع النوعي الكيفي هذا الطابع الكيفي الذي يكشف عن وجود الخصائص والسمات لدى الافراد محل الدراسة بخلاف القياس الكمي الذي يكشف عن مقدار او مستوى الصفة المتواجدة بالظاهرة.

لذلك يرى هؤلاء المعارضون بأن القوانين في الظواهر الاجتماعية يمكن وصفها بألفاظ والتعبير عنها كيفيا فقط، ولكن يصعب تقديرها أو صياغتها والتعبير عنها بصورة كمية دقيقة. وقد ساهم التطور المعرفي في أساليب البحث التربوي وتطبيق الاحصاء بأنواعه في العلوم النفسية والتربوية على الرد على المعارضين عدم جدي قياس الظاهرة التربوية. فقد تمكن الاحصاء والاحتمالات والقياس النفسي والتربوي من وضع افتراضات ونظريات حديثة للقياس في امكانية

تحديد وتقدير تواجد الخصائص والسمات النفسية والتربوية للأفراد كميا ونوعيا. إذ أنه يمكن بفضل القياس التربوي ان نستدل بتواجد القدرات والاستعدادات والميول والاتجاهات والقيم بمقاييس نفسية وتربوية مقننة ونتائج هاته البحوث قابلة لإمكانية للتعميم والتنبؤات بحدوث السلوك في ظروف مماثلة لدى الأفراد محل الدراسة التربوية.

2. جدوى موضوع اعتماد معايير جودة البحث التربوي :

من خلال الوقوف على واقع البحوث التربوي بالبلدان العربية تم التأكيد على جملة من التصورات يعتبرها الباحث كتحديات تعترض جدوى البحوث التربوي بالجزائر بالمقارنة بما يجري من بحث علمي يتمتع باعتماد معايير الجودة والتطور، يمكن ان نستعرضها فيما يلي:

1. غياب الفلسفة التربوية يؤدي بالضرورة إلى عدم الجدوى من وضع أي استراتيجية لتطوير النظام التربوي والتعليمي، وإن عدم إعلان المجتمع عن فلسفته التربوية، يترتب عليه غياب المرجعية التي يلجأ إليها القائمون بصناعة البشر ليتبصروا ماذا ينبغي عمله، وما لا ينبغي عمله، وإذا غاب الإطار المرجعي أمام التخطيط والاجتهادات الفردية، ومن ثم (أي الفلسفة التربوية) أصبح الباب مفتوحا التعثر في حقيقي التنشئة الصحيحة المرغوب فيها.

2. أن غياب فلسفة تربوية عربية أصيلة أدى إلى استيراد فلسفات تربوية أجنبية غير ملائمة أعاققت النظام التربوي والتعليمي أكثر مما ساعدت على مواجهة كثير من مشكلاته، فالوطن العربي يعاني من تبعية فكرية للغرب لا تتضح في مجال كما تبرز في ميدان التربية والفكر التربوي، وأنه ال يكاد يوجد فكر تربوي أصيل، بل يوجد آراء ونظريات تربوية غربية (أوروبية وأمريكية) نقلت من أوطانها الأصلية، وغرست في البلدان العربية رغم الاختلاف الكبير بين البيئات العربية والغربية.

3. كما أن غياب تلك الفلسفة أدى بدوره إلى عدم الجدوى في افتقاد الرؤية الشاملة لدى كثير من الباحثين في المجال التربوي، حيث تقتصر معظم البحوث التربوية على معالجة أثر عدد محدود من المتغيرات على ظاهرة معينة ومن ثم يصعب على أي باحث بمفرده أن يكون صورة شاملة عن كل العوامل المؤثرة في الظاهرة وذلك أنه محكوم بعوامل الوقت والجهد والكلفة وتزداد المشكلة

حدة عندما لا يتقرب باحث آخر من نفس المشكلة لدراسة العوامل الأخرى المؤثرة فيها حتى تكتمل تصوراتنا عن جميع الأبعاد والعلاقات المتصلة بالظاهرة موضع الدراسة.

4. صحيح انه مع وجود الظواهر التربوية في كليتها فإنها تنطوي كذلك على جوانب نظرا لأنه بين الكل والجزء علاقة دينامية فإن فهم الظواهر التربوية لا يتم بكفاءة إلا باعتبار الكليات والجزئيات في آن واحد، ولذلك فإن الباحثين في التربية في حاجة إلى بحوث كلية للظاهرة التربوية من خلال فهم جوانبها الجزئية وتفاعل الكلية مع الجزئية في الظاهرة.

3. تحليل مناقشة النتائج:

من خلال عرض الموضوع يمكن التوصل الى نتائج يمكننا من تحليل الواقع ووضع تصور مستقبلي في مدى اعتماد معايير الجودة في البحوث التربوية والجدوى العلمية من عملية البحث فيه لرؤية مستقبلية يستشرف من خلالها الباحث الاثر او الدور الذي يمكن ان تعكسه عملية البحث التربوي على منظومة التعليم والتربية ككل نذكر منها:

1. تسليط الضوء على اهم معايير اعتماد جودة البحوث العلمية والأكاديمية في ميدان العلوم الاجتماعية والتربوية التي تساهم الى حد كبير عند تطبيقها في ترقية وتطوير الدراسات البحثية والعلمية وهذا الاساس المعتمد في تصنيف الجامعات فالجامعات التي تولي اهتمام بضبط المعايير مخرجات البحوث العلمية وانشاء مراكز الابحاث وتطويرها لا شك انها تحتل المراتب الاولى عالميا بين الجامعات.

2. من خلال العرض ان الاعتراضات على استخدام المنهج العلمي في دراسة الظواهر النفسية والتربوية رغم اهميتها الا انها لا تحول عائقا أمام استخدام هذا المنهج العلمي، فهناك جدوى حقيقية تتضح في الاثر الذي يمكن ان يضيفه ويكشفه البحث في ميدان التربية والتعليم. بل أنها تلقى لدى العلماء والباحثين عبئا ثقيلا في اختيار الظواهر الاجتماعية لدراستها وتعريفها بدقة، والنظر اليها بانها عوامل واعتبارات تتجاوز حدود الباحث نفسه.

3. تدعوا عملية القياس والتقويم التربوي المعاصر والكلاسيكي البحوث الاجتماعية عموما الى اعتماد معايير جودة البحث في ميدان التربية والتعليم من خلالها الباحثين والمختصون في الحقل

التربوي والنفسي الى تطوير اساليب وادوات الدراسة بحيث تصبح ملائمة لجدوى دراسة علمية
لمختلف الظواهر وتحقيق هدف البحث التربوي والرفع من دقة وثبات النتائج.

4. معالجة الموضوع سمحت بوضوح النظرة الاستشرافية حول فكرة تطوير جودة البحث التربوي
في امكانية معالجة مشكلات التربية والتعليم كلما اعتمدت وتوفرت الشروط ومعايير الملائمة
لإجراء بحوث خاصة منها التربوية بقطاع التعليم والتكوين بالإضافة الى قطاع التعليم العالي
بالجزائر.

5. تحقيق الجدوى التربوية من خلال توفير واعتماد معايير البحث المعاصر واجراء قياس وتقويم
تربوي شامل لنوعية البحوث التربوية يسهل على الممارسين تدارك النقائص وادخال التعديلات
واصلاح منظومة البحث بمؤسسات التعليم العالي بالجزائر ولاسيما في ذلك بلدان العالم العربي
بما يتفق مع الاتجاهات المعاصرة لعملية القياس والتقويم التربوي.

4. الرؤيا المستقبلية وتوصيات الدراسة:

إن جودة البحث بمؤسسات التعليم العالي بالجزائر هي مسئولية المجتمع بجميع مستوياته
الأكاديمية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويجب أن لا يلق هذا العبئ على إدارة الجامعة
بل تتجلى براعة الإدارة الناجحة في حشد وحفز كافة الطاقات وتنسيقها وخلق بيئة ملائمة حتى
يتسنى للجامعة الجزائرية أن تحقق أهدافها وتنجز رسالتها، ومن أجل تقديم خدمات تعليمية
تعتمد على معايير الجودة بشكل مميز. فإننا نقترح التصورات والخطط المستقبلية التي يمكن ان
تحسن من الاداء وتقلل من سلبيات الواقع منها ما يلي:

1. وضع خطط استراتيجية على مستوى الجامعات الجزائرية تراعي الاحتياجات المادية والبشرية
والعمرانية. وتخصيص الموارد اللازمة لذلك وفق رؤية واضحة تنشُد التطوير والتجويد.
2. تشجيع الكوادر العلمية ماديا ومهنيًا واجتماعيًا من خلال دعم جهود البحوث العلمية المبتكرة.
3. ضرورة توفير الدعم المالي للمخابر ومراكز الابحاث وتوفير الوسائل والتجهيزات وربط المحيد
الجامعي بشبكات التعليم عن بعد ووسائل الاعلام التكنولوجية للتعليم والبحث.
4. ضمان جودة التكوين في طور الدكتوراه وتنظيم الملتقيات والمؤتمرات العلمية والسهرة على
التسيير المالي لها ودعمها بالموارد البشرية والخدمات الاجتماعية.

5. مراعات التكوين سوق العمل للمتقدمين للدراسة بالجامعة وربط سوق العمل بالفروع والتخصصات المفتوحة بالجامعة لضمان الجدية وزيادة فعالية الاهمية لدى الطالب. وكذا المساهمة في التنمية المستدامة.
 6. تنظيم وتأطير البعثات العلمية للخارج في إطار التبادل في الخبرات بين الجامعات للباحثين والطلاب.
 7. ربط الجامعات بالمحيط الثقافي والاجتماعي من اجل نشر ثقافة اعتماد الجودة بالبحوث العلمية عموما والتأكيد على وجود جدوى ومكسب معتبر ينعكس بشكل ايجابي على التنمية والحياة الاقتصادية للمجتمع ككل.
- خاتمة:

من خلال ما تقدم، نتوصل إلى أن معايير اعتماد جودة البحوث الاجتماعية لاسيما منها التربوية في مؤسسات التعليم العالي بالعالم العربي والجزائر خصوصا هي عبارة عن مركب يتضمن مجموعة من الشروط والخطوات والمعايير، المتمثلة في عوامل واسس ومعايير معينة لا بد من اعتمادها في البحث العلمي حتى نحكم عنه أنه يتمتع بالجودة، واعتبارات أخلاقية لا بد أن يتحلى بها الباحث حتى يصدق عليه وصف الجودة، إضافة إلى شروط مبدئية حتى تتمتع البحوث التربوية بالجدوى العلمية من اجرائها، والأهم من ذلك كله ضرورة توافر واعتماد معايير ومؤشرات فنية وموضوعية في البحوث العلمية حتى نقول عنها أنها ذات جودة. غير أن القياس والتقييم التربوي لجودة البحوث التربوية يدخل ضمن فلسفة تربوية أعمق وأشمل وهي فلسفة تحقيق الجودة الشاملة ككل، المجسدة في إدارة مؤسسات التعليم العالي عبر نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، والتي تعمل على تحقيق مبدأ التحسين والتطوير المستمرين، من خلال الخروج في نهاية كل عملية تقييم لأي أو ميدان أو نطاق دراسي وتعليمي، بنقاط القوة التي يتعين العمل على تقويتها وتعزيزها، والمحافظة عليها على الأقل، ونقاط الضعف والتي يتعين تداركها أو تعديلها من اجل تحقيق الجدوى العلمية التي هي من صميم الرؤيا المستقبلية التي تركز على مشكلات البحث التربوي بالجزائر التي يهدف الباحث الى الوصول اليها.

المراجع والمصادر:

المراجع العربية:

1. اميلي حمود النقري. (2018). درجة تحقيق الجامعات الاردنية ضمان الجودة من وجهة نظر عمداء الكليات ورؤساء الاقسام الاكاديمية فيها. الجامعة الاردنية.
2. احمد عبد الله الصغير البنا. بحوث الفريق كمدخل لضمان جودة البحث التربوي في كليات التربية المصرية. مجلة الثقافة والتنمية (السنة 15، العدد، 84 سبتمبر 2014): عدد خاص يضم بحوث المؤتمر العلمي العربي الثامن، الدولي الخامس. الإنتاج العلمي التربوي في البيئة العربية القيمة والأثر، جامعة سوهاج.
3. الطراونة تحسين احمد. (2011). دراسة وثائقية لمستخلصات الرسائل والأطروحات العلمية في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في ضوء معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي. الملتقى العلمي الأول لتجويد الرسائل والأطروحات العلمية ودورها في التنمية المستدامة. (المستودع الرقمي المؤسسي لجامعة نايف العربية). المملكة العربية السعودية.
4. الكبيسي، عبد الواحد حميد. (2011). واقع جودة التدريس الجامعي وسبل الارتقاء به: وقائع المؤتمر العربي الأول لضمان جودة التعليم العالي المنعقد في جامعة الزرقاء. المجلد 2. عمان، الأردن.
5. السبيعي، منى بنت حسين. (2010). واقع المهارات التدريسية لعضوات هيئة التدريس بكلية العلوم التطبيقية في ضوء معايير الجودة الشاملة من وجهة نظر طالبات جامعة أم القرى. ندوة التعليم العالي للفتاة: الأبعاد والتطلعات، جامعة طيبة، السعودية.
6. أحمد بدر. (1973). أصول البحث العلمي ومناهجه. الكويت: وكالة المطبوعات الجامعية.
7. الفتلاوي، سهيلة محسن. (2008). الجودة في التعليم. عمان، الاردن: دار الشروق.
8. الطاهر الإبراهيمي. (2002). رؤية في واقع البحث التربوي في العالم العربي: مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر. بسكرة، العدد الثاني، الجزائر.

9. إيثار عبد الهادي آل فيجان. (2007). "تقييم جودة الخدمة التعليمية باستخدام أداة نشر وظيفة الجودة QFD" في مجلة الإدارة والاقتصاد. العدد 67. السعودية.
10. جمال على الدهشان. (2015). نحو رؤية نقدية للبحث التربوي العربي: مجلة نقد وتنوير، العدد الاول، مايو. جامعة المنوفة، مصر.
11. مهدي السامرائي. 2007. إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الإنتاجي والخدمي: دار جرير للنشر والتوزيع. طبعة الأولى، عمان.
12. مهني محمد ابراهيم غنامي. (2014). الإنتاج العلمي التربوي في البيئة العربية: الواقع والمأمول، مجلة الثقافة والتنمية، العدد 84 سبتمبر 2014. عدد خاص يضم بحوث 13. المؤتمر العلمي العربي الثامن، الدولي الخامس: الإنتاج العلمي التربوي في البيئة العربية القيمة والأثر، جامعة سوهاج.
14. محمد عوض العايدي. (2005). إعداد وكتابة البحوث والرسائل الجامعية، ط1: شمس المعارف، القاهرة.
15. مطر محمد عطية وأنور عبد الناصر إبراهيم وحافظ محمود إبراهيم. (2011). آليات ضمان جودة الرسائل الجامعية حالة تطبيقية على جامعة الشرق الأوسط: المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي كلية التربية جامعة القدس. المجلد الرابع العدد الثامن. فلسطين.
16. نزيه خالد (2006). الجودة في الادارة التربوية والمدرسية والاشراف التربوي. الطبعة الأولى. دار أسامة. عمان
17. دوايشة محمد. (2007). معايير الجودة الشاملة في الجامعات العربية: مجلة اتحاد الجامعات العربية الجودة في التعليم العالي في الوطن العربي. عدد متخصص 4. عمان، الأردن.
18. عبد الرحمان محمد علي الحبيب. (2014). المجلة العربية لضمان الجودة المجلد 7، العدد 17. الاردن.
19. عماد أحمد البرغوثي، محمود أحمد أبو سمرة. (2007). مشكلات البحث العلمي في العالم العربي مجلة الجامعة السالمية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الخامس عشر، العدد الثاني.

20.يزيد قادة. (2012). واقع تطبيق ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجزائرية. جامعة
ابي بكر بلقايد. تلمسان، الجزائر.

المراجع الاجنبية:

1. Educational of Sociological and Philosophical The. «John, Joshua, Adelaide, Conference Annual., E. R. A. A the at Presented Paper», Research available, 13. P, Melbourne of University,3 Decemer1998. November 29 jos98386htm/98pap/ au.edu. aare. www://http: at.
2. <https://www.mobt3ath.com/dets.php?page=545&title>.
3. D. Adams, S. Popa (Eds. 2012), Quality and Qualities: CULTURAL, POLITICAL, AND ECONOMIC CONTEXT. Tensions in Education Reforms, Sense Publishers. All rights reserve. EGYPT.
4. <http://www.roayapedia.org/wiki/index.phpg> .
5. www.aacademy.org/docs/taqyeem_jodah_dr_ethar_15052010.doc c, date de consultation: 13/08/2012